واقع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا

د. صديقي أحمد [1]
د. بلوافي محمد [2]
أ. مسعود بكادي [3]

الملخص:

يعد الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا من تجارب التكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية سواء في فترة الاستعمار أو في فترة ما بعد الاستقلال، لذلك فإن المطلع على تاريخ هذا التكتل يتبين له بوضوح عمق الروابط التي جمعت هذه المنطقة في كيان وحدوي متماسك، وهو ما جعله يسير قدما نحو تحقيق من الاندماج الاقتصادي المرحلي في سبيل تعزيز ما تمتلكه دوله من إمكاناتها الاقتصادية، والاستفادة من معطياتها الجغرافية والديمغرافية، من هذا المنطلق جاءت الدراسة لتتناول المتعلقة بالعضوية وإطار العمل في الاتحاد، أهدافه الاقتصادية والنقدية وتقييم أدائها، وتم التوصل في النهاية إلى أن هناك ضعف الالتزام ببرامج التكامل، والافتقار إلى آليات تنفيذ وتنسيق ومتابعة الخطط المتفق عليها.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الاقتصادي، الاتحاد النقدي، التكامل الاقتصادي، دول غرب إفريقيا، التجمعات الاقتصادية في افريقيا.

Abstract :

The Economic and Monetary Union of West African States (ECOWAS) is one of the countries that is facing economic integration in the African continent both during colonial and post-independence periods. Therefore, the history of this bloc clearly shows the depth of the ties that brought this region into a cohesive unity. To achieve a gradual economic integration in order to enhance the economic potential of its countries, and benefit from its geographical and demographic data. In this sense, the study dealt with the membership and the framework of the Union, its economic and monetary objectives and its performance evaluation. We arrived in the end that there is a weak commitment to integration programs, and the lack of mechanisms for implementation and coordination of follow-up and agreed upon plans.

Keywords: Economic Union, Monetary Union, Economic Integration, West African States, Economic Communities in Africa.

مقدمة

يتجه اداء المنظمات والتجمعات الاقتصادية في افريقيا الى تحقيق التكامل الاقتصادي بين تلك الدول، ويمثل الاطار الاقتصادي المستند الى العمل السياسي المشترك احد اهم خصائص وملامح نماذج العمل في إفريقيا وتركز التجمعات الافريقية في الغالب على تحقيق اهدافا تناسب المراحل الاولى للتقدم الاقتصادي في تلك الدول، حيث تركز على تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية في إطار أسواق مفتوحة وتنافسية، الى جانب محاولة توفير المناخ القانوني الرشيد والموائم لأنشطة الاعمال وأداء الشركات.

[1] جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
[2] جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
[3] جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

فالدول الافريقية تعتبر من أكثر الدول توجها نحو العمل من خلال اطار التكامل والوحدة النقدية، فمن بين خمس اتحادات نقدية عبر العالم تضم افريقيا ثلاث اتحادات نقدية الى جانب العديد من المجموعات وجماعات العمل الاقتصادي المشترك، وعلى الرغم من أن نجاح اداء تلك الاتحادات لا يزال محدودا، إلا ان توجه تلك الدول مستمرا نحو تحقيق العديد من الاهداف السياسية والاقتصادية المشتركة، خاصة عند النظر الى طول مدة وعمر إنشاء تلك الاتحادات. فرغم ان نتائج العملية التكاملية محدودة إلا أن برامج العمل المشترك لا تزال قائمة بل ومتعددة، حيث يعتبر التعاون وتنسيق السياسات العامة في الدول الافريقية عموما خاصة في المجال السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والعلمي، من بين الاهداف الاساسية لمنظمة الوحدة الأفريقية والتي ركزت على مجموعة من الأهداف في مقدمتها تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية. ورغم التفاوت بين درجة تقدم الاقتصادات في افريقيا إلا أنها استطاعت معا الانخراط في تكتلات وجماعات اقتصادية اقليمية وفرعية، تنتمي اليها في اطار العضوية تقريبا جميع الدول الأفريقية وسوف نحاول من خلال هذه الدراسة البحث والتطرق الى واقع العمل الاقتصادي والنقدي للدول الواقعة في غرب افريقيا وذلك من خلال معالجة الاشكالية الموالية:

- ما مدى نجاح تجربة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا ؟

وفي اطار التطرق الى المستوى الاقتصادي والنقدي لدول الاتحاد، يمكن القول أنه يعتبر كأداة حقيقية للتكامل الإقليمي بين تلك الدول. وتنخرط في هذا الاتحاد مجموعة تتكون من 08 دول، تشترك في مواجهة العديد من التحديات. وتهدف في نفس الوقت الى العمل من أجل تحقيق نفس الاهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية.

01- العضوية وإطار العمل في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا:

لا تعتبر اهداف افريقيا القارة اهدافا محدودة، وذلك بالنظر الى التطلعات التي تقدمها في اطار العمل المشترك، ورغم ان القارة تتسع لنحو اربعا وخمسين دولة تنخرط في العديد من جماعات العمل والمجموعات الاقتصادية والاتحادات النقدية، و يتوقف اطار الاهداف حول ذلك فقط بل يتصل الى تحقيق وحدة سياسية واقتصادية بين دول القارة من خلال انشاء عملة مشتركة لإفريقيا وإنشاء بنك مركزي مشترك بحلول سنة 2021، وقد حددت استراتيجية الاتحاد الافريقي قبل الوصول الى هذا الهدف أن تقوم انشاء بخمس اتحادات نقدية في خمس اتحادات اقتصادية اقليمية في القارة، حيث ستكون تلك الاتحادات الاقليمية مرحلة وسيطة تؤدي في النهاية الى اندماجها وانشاء بنك مركزي افريقي واحد وعملة موحدة[1].

ويعتبر الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) من بين المنظمات الاقليمية والأساسية في افريقيا والتي جاءت بناء على هذا الهدف، وقد سطرت في نفس الاطار مهمة تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء، وقد أنشأ هذا الاتحاد في السنغال في 10 يناير سنة 1994، ومقره حاليا في بوركينافاسو[2] وقد انشئ

[1] Paul Masson, Catherine Pattillo, une monnaie unique pour l'Afrique, finance et développement, décembre 2004, P 09

[2] مقر الاتحاد في واغادوغو عاصمة بوركينافاسو.

بدلا من الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا[1] (UMOA) الذي أنشئ في سنة 1963. حيث وقعت الدول السبع في الاتحاد النقدي بتاريخ 10 يناير 1993 معاهدة يتم بموجبها دمج الاتحاد النقدي مع المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ليتم تكوين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا[2]، وقد شكلت الاسباب الاقتصادية اهم الدوافع وراء ذلك[3]، ويمكن التطرق الى نشاة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا من خلال التطرق الى التعرف على الية تكوينه كما يلي:

1/1 الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا:

أنشئ الاتحاد النقدي لدول غرب افريقيا بمعاهدة سنة1962 وحل محل الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا الفرنسية وضم هذا الاتحاد في عضويته 08 دول هي " بنين، بوركينافسو، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السينغال، توغو "، وقد تقرر ضمن هذا الاتحاد إنشاء بنك مركزي وجهاز مشترك لإصدار النقود، ويصدر البنك المركزي عملة دولة غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية المسماة الوحدة النقدية بالفرنك الإفريقي، (CFA) وذلك اعتمادا على الفرنك الفرنسي سابقا[4] . وهذا البنك يعتبر جزءا من الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا ،ثم أعيد تسميته وعدلت معاهدة إنشائه سنة1973 ،ووقعت اتفاقية جديدة أعادت تنظيم الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، عندما تقرر نقله إلى مقره الحالي في السنغال،

وقد أنشأت الدول الاعضاء في هذا الاتحاد بنك التنمية لغرب إفريقيا، وحدد مجلس رؤساء الدول والحكومات هدف هذه المؤسسة في إنشاء منطقة نقدية موحدة، تضم كل دول إقليم غرب إفريقيا، وذلك من خلال استخدام العملات المحلية في التجارة البينية والتحويلات النقدية الأخرى،بهدف ترشيد استخدام الاحتياطي من العملات الأجنبية. وركزت على اهداف اقتصادية معتبرة منها اعادة النظر في اقتصادات الدول الاعضاء الى جانب التركيز على التنسيق بين الهيئات المتخصصة في دول الاتحاد، والشروع في المشاريع التكاملية، غير ان العديد من القيود الهيكلية الى جانب ضعف اقتصادات الدول الاعضاء لا تزال تعتبر من معوقات تلك العملية.

وفي نفس الاطار يمكن القول ان مخطط الاتحادات النقدية في افريقيا والذي حدده الاتحاد الافريقي يهدف الى تحقيق أهدافا كبيرة في القارة، مهتما اساسا بالتركيز على تعزيز تحقيق الاهداف الاقتصادية الى جانب الاهداف النقدية، فالتجمعات الاقتصادية في افريقيا قد خضعت لمراجعات هيكلية بغرض تطويرها وجعلها أكثر ملائمة للمستجدات وأكثر قدرة على تحقيق الاهداف ويمكن من خلال الجدول الموالي

[1] – نشأ بمعاهدة عام 1962 وضم سبع دول ونص على انشاء بنك مركزي وجهاز مشترك لإصدار النقود وفي عام 1983 وقعت اتفاقية جديدة أعادت تنظيم الاتحاد وعدلت نظام البنك المركزي وانشأت بنك التنمية لغرب افريقيا،

2– محمد المجذوب: التنظيم الدولي ، النظرية العامة و المنظمات الدولية و الإقليمية "، الدار الجامعية للنشر . 1998 ، ص 393

[3] – اسباب هذا القرار هو انخفاض قيمة الفرنك الافريقي بقيمة 50 في المائة

[4] – رحاب عثمان محمد، الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، النشر الدوري لـ افاق افريقية، العدد السابع، 2001، ص 46. (بتصرف مجموعة البحث)

جدول رقم: 01

مخطط الاتحاد الافريقي للاتحادات النقدية الاقليمية في افريقيا

الاتحادات النقدية في إفريقيا	المجموعات الاقتصادية	الدول الأعضاء في المجموعات الاقتصادية
الاتحاد النقدي الأول	اتحاد النقد العربي	الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس
الاتحاد النقدي الثاني	السوق المشتركة لشرقي إفريقيا وجنوبيها (الكوميسا)	انجولا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جيبوتي، مصر، اريتريا، إثيوبيا، كينيا،مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلند، اوغندا، زامبيا، زمبابوي
الاتحاد النقدي الثالث	الاتحاد الاقتصادي لدول إفريقيا الوسطى	بوروندي، الكامرون، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الجابون، روندا، ساوتومي وبرنسيبى
الاتحاد النقدي الرابع	الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا	بنين، بوركينافسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار،جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو
الاتحاد النقدي الخامس	الاتحاد الإنمائي لجنوبي إفريقيا	انجولا، بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليسوتو،ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، سيشل، جنوب افريقيا، سوازيلند، تنزانيا، زامبيا، زمبابوي

المصدر: من إعداد الباحثين استناد إلى البيانات الواردة فـي:

- Paul Masson, Catherine Pattillo, *une monnaie unique pour l'Afrique*, finance et développement, décembre 2004, P.10.

من خلال الجدول يمكن القول ان المخطط الذي رسمه الاتحاد الافريقي والذي ينطوي على انشاء العديد من الاتحادات النقدية داخل التجمعات الاقتصادية، يعتبر بمثابة الالية المهمة لتعزيز التعاون في شتى المجالات داخل دول تلك الاتحادات، حيث يمكن لها من خلال تحقيق الوحدة النقدية الوصول الى الحصول على تسهيلات تلقائية في حركة التجارة والاستثمار وحركة راس المال والعمالة في غياب القيود التي تعيق تلك العوامل، ورغم ان العديد من تلك ا لاتحادات تشجعت على اقامة الوحدة النقدية قبل تحقيق التكامل الاقتصادي، الا أن اهدافها كانت ترمي الى تحقيق التكامل الاقتصادي انطلاقا من التكامل النقدي، وهو مدخل ممكن اذا التزمت جميع الاطراف بالشروط اللازمة للتكامل.

2/1 الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا.

أنشئ بمعاهدة وقعتها الدول السبع في الاعضاء في الاتحاد النقدي لدول غرب افريقيا وذلك سنة 1966 ،وحل محل الاتحاد الجمركي السابق الذي تأسس في سنة 1959 ،ويهدف هذا الاتحاد الجديد إلى المحافظة على العلاقات التجارية المميزة بين تلك الدول، الى جانب إقامة تعريفة جمركية منخفضة على التجارة البينية، وزيادة الرسوم المفروضة على الواردات، ومن المبادئ الأساسية التي كان يقوم عليها هذا الاتحاد هي إعفاء التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من الرسوم مع توزيع عائد الضرائب ورسوم الاستيراد المشتركة بين الدول

الأعضاء ، الى جانب وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، لكن على الرغم من وجود الاطار المؤسسي والتنظيمي للعمل المشترك ضمن هذا الاتحاد إلا أن تلك الدول استمرت بشكل منفرد في فرض الضرائب على الواردات القادمة من بقية الدول الأعضاء في الاتحاد[1].

3/1 المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

نظرا لعدم تحقق الاهداف الاساسية للاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا، فقد توجهت تلك الدول نحو اعادة النظر في طبيعة العلاقات ونموذج التعاون القائم، حيث قامت بانشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والتي تعتبر من الناحية الفعلية من بين أهم المجموعات الفرعية في القارة الإفريقية فقد انشأت سنة 1975 بعد العديد من الجهود التي قامت بها بعض الدول مثل نيجيريا و توغو، والتي ركزت على انشاء تجمع اقتصادي لدول المنطقة[2]. ومن المسائل التي تعزز اهمية المجموعة في افريقيا نجد عدد السكان، حيث يمثل مجموع سكان المجموعة نسبة 28% من مجموع سكان افريقيا، فوجود نيجيريا التي تعتبر أكبر دولة إفريقية من حيث عدد السكان ضمن هذا المجموعة يعتبر عاملا مهما في تحديد حجم السكان، وتحتل نيجيريا[3] المركز الاول حاليا من حيث الوزن والحجم النسبي للإنتاج المحلي بين دول الاقتصادات الإفريقية، وتؤدي ايضا دور محوريا في هذه المجموعة حيث تساهم فيها بنسبة 50% . وفي نفس الاطار يمكن القول أن هذه المجموعة الاقتصادية (ECOWAS) قد ركزت على مدخل المشروعات المشتركة بهدف تحقيق التنمية بين الدول الأعضاء كما يمكن القول ايضا أن هذه المجموعة تمثل نموذجا للمنظمات النوعية الهادفة لتعزيز التعاون المالي والاقتصادي،حيث عرف ب"تجمع نطاق الفرنك"، وقد تأسس في الفترة الاستعمارية لدول القارة، ونظرا لعدم تحقق الاهداف التي انشأت من خلالها المجموعة والمتمثلة في تأسيس كيان مشترك يضم الدول الأعضاء في العديد من الجوانب، فقد توجهت تلك الدول نحو توحيد العملة خاصة بعد حصول جميع دولها على الاستقلال[4]. ويمكن القول بشكل عام ان اطار اهداف المجموعة يركز على تطوير التعاون في مجالات التبادل التجاري، من خلال المعاملات التفضيلية، والإعفاءات في جانب الضرائب والرسوم الجمركية، وتطوير العديد من مجالات التعاون الاقتصادي.

وقد تأسست الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا[5]، رسميا عام 1975 إثر معاهدة لاغوس بنجيريا والتي عدلت في كوتونو عام 1993 لدعم التكامل بين الدول الاعضاء في عدة مجالات صناعة زراعة اتصالات طاقة نقل وكذا تطوير المنظومة الاجتماعية لدول المجموعة . وهي عموما تعتبر بمثابة الآلية المؤسساتية لدعم جهود

[1]– بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا الايكواس نموذجا، دار النشر الجامعية، مصر، 2009، ص 67

[2] – الكوت البشير: المنظمات الاقليمية الفرعية في إفريقيا، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر طرابلس ، 2008، ص 144

[3] – نيجيريا هي أكبر دولة في أفريقيا من حيث تعداد السكان، تبلغ 154 مليون نسمة، في عام 2014 وأصبح أكبر في أفريقيا والتي تبلغ قيمتها أكثر من 500 مليار دولار وتفوقت جنوب أفريقيا لتصبح 26 أكبر اقتصاد في العالم.

4 – صلاح الدين السيسي: النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص259 (بتصرف)

[5]– موريتانيا كانت تعتبر من الدول الأعضاء في الجماعة غير أنها انسحبت في ديسمبر من سنة 2000، وفي العام 2008تم فصل غينيا عن عضوية المنظمة ايضا. ويمكن الاطلاع على تفاصيل الدول ا اعضاء وبيانات عن كل دولة من خلال الرابط الموالي: www.ar.wikipedia.org/wiki/

التعاون الاقليمي بين دول المنطقة، وتضم الجماعة الاقتصادية[1] كلا من الدول الاعضاء، بنين، بوركينافسو، ساحل العاج، نيجيريا، مالي، النيجر، السينغال، توغو، ،غينيا، غامبيا، غانا، ليبيريا، سيراليون، ثم انضمت جزر الرأس الاخضر كعضو مراقب سنة 1977.

02- الاهداف الاقتصادية والنقدية لتكتل دول غرب افريقيا:

تتمثل اهداف الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا والتي استوحت من اهداف الجماعة الاقتصادية لدول افريقيا في التركيز على تحقيق مواءمة وتنسيق السياسات الوطنية وتعزيز التكامل بين البرامج والمشاريع والأنشطة، وخاصة في االجانب الزراعي والصناعي، والنقل، والاتصالات،وكذا في جانب التمويل، والضرائب، وسياسات الإصلاح الاقتصادي، والتنسيق في المسائل القانونية والبيئية الى جانب التركيز بدرجة مهمة على إنشاء سوق مشتركة من خلال ما يلي القيام بما يلي[2]

- تحرير التجارة وإلغاء القيود الجمركية فيما بين الدول الأعضاء
- إنشاء منطقة للتجارة الحرة واعتماد تعريفة خارجية مشتركة
- وضع سياسة تجارية مشتركة.
- فك العقبات التي تعترض حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال، والحق في الإقامة والتأسيس.
- إنشاء وحدة اقتصادية من خلال اعتماد سياسات مشتركة في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية
- إنشاء اتحاد نقدي بين دول المنطقة
- تشجيع المشاريع المشتركة بين القطاع الخاص وباقي الفاعلين في المجال الاقتصادي، ولا سيما من خلال اعتماد اتفاق إقليمي بشأن الاستثمارات عبر الحدود
- اتخاذ تدابير لإدماج القطاع الخاص، ولا سيما تهيئة بيئة مواتية لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- مواءمة قوانين الاستثمار الوطنية وتوحيدها بين جميع دول الجماعة تعزيز التنمية المتوازنة للمنطقة، مع إيلاء الانتباه إلى المشاكل الخاصة لكل دولة من الدول الأعضاء لا سيما الساحلية والجزرية الصغيرة في الدول الأعضاء مثل الرأس الاخضر.
- تشجيع وتعزيز العلاقات وتعزيز تدفق المعلومات
- اعتماد سياسات سكانية تأخذ في الاعتبار ضرورة وجود توازن بين العوامل الديموغرافية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية
- إنشاء صندوق للتعاون والتعويض والتنمية

---

[1]- موريتانيا كانت تعتبر من الدول الأعضاء في الجماعة غير أنها انسحبت في ديسمبر من سنة 2000، وفي العام 2008تم فصل غينيا عن عضوية المنظمة ايضا. ويمكن الاطلاع على تفاصيل الدول ا اعضاء وبيانات عن كل دولة من خلال الرابط الموالي:

- www.ar.wikipedia.org/wiki/

[2]- لمزيد من المعلومات حول المبادئ الاساسية والأهداف الاقتصادية للجماعة يمكن الاطلاع على الرابط الموالي:

- www.siyassa.3oloum.org/t2-topic

- التنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية للدول الاعضاء.

ويمكن القول أن الاهداف المسطرة في اطار هذا الاتحاد تركز اساسا على التغلب على الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها تلك الدول، والتي يمكن تحقيقها من خلال تحقق التكامل الاقتصادي. ويمكن القول في هذا الاطار أن اهداف هذا التكتل هي اهداف ممكنة التحقق غير أن هناك العديد من العقبات التي تعترض بشكل خاص مسيرة الاتحادات النقدية الإفريقية والتي تتمثل اساسا في تعدد اهداف تلك الاتحادات، الى جانب تعدد عضويات الدول ضمن نفس تلك الاتحادات، وهو ما يمكن ان يؤدي بشكل خاص الى تشتت الجهود التكاملية للدول والتجمعات، بسبب تعدد التزامات الأطراف،[1] وفي هذا الاطار يمكن استعراض وضع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا في اطار التجمعات الاقليمية في افريقيا وذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم: 02

مستوى التكامل الإقليمي داخل التجمعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من الاتحاد الأفريقي

التجمع	الدول الأعضاء	مستوى التقدم المنجز على صعيد إنشاء الجماعات الاقتصادية الأفريقية
جماعة شرق أفريقيا (EAC)	5 دول	▪ استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ، تمثل في إعلان الاتحاد الجمركيفي سنة 2009، وانطلاق السوق المشتركة في سنة 2010، والتوقيع في سنة 2013 على بروتوكول الاتحاد النقديMonetary Union Protocol، بهدف إنشاء عملة موحدة في غضون 10 أعوام. ووافقت كل من رواندا وأوغندا وكينيا في سنة 2014 على تبني تأشيرة سياحية موحدة، كما وافقت الدول الثلاث بالإضافة إلى بوروندي على استخدام بطاقات الهوية الوطنية في المستقبل كوثائق سفر فيما بينها. ودخلت الجماعة EACفي مفاوضات مع الكوميسا والسادك لإنشاء منطقة تجارة حرة بين التجمعات الثلاثة، وكان من المتوقع إقامتها في بداية هذا السنة 2016.
الكوميسا (COMESA)	19 دولة	▪ أطلقت في سنة 2009 الاتحاد الجمركى.
الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الإيكواس) (ECOWAS)	15 دولة	▪ حققت تقدما ملحوظا على صعيد تطوير منطقة تجارة حرة، وتخطط لإقامة اتحاد جمركي خلال سنة 2015، ومن المتوقع انطلاق الاتحاد النقدي والبنك المركزى للإيكواس بحلول سنة 2020.
السادك (SADC)	15 دولة	▪ أحرزت تقدما على صعيد منطقة التجارة الحرة، وكان من المخطط انطلاق الاتحاد الجمركيفي سنة 2013 ولكن تم تأجيله.
الإيكاس (ECCAS)	10 دول	▪ أعلنت في سنة 2004 إنطلاق منطقة التجارة الحرة، ولكن الوضع الهش لبعض دولها جعل الأمور أكثر تعقيدا.

[1] – من بين القيود امام دول التكتل نجد القيد المرتبط باللغة، اذ تتعدد اللغات داخل المنطقة فستة بلدان ناطقة باللغة الفرنسية وخمسة بلدان ناطقة باللغة الانجليزية وبلدين باللغة البرتغالية. ولمزيد من المعلومات انظر:

– ظاهر جاسم محمد: التاريخ المعاصر للدول الإفريقي الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، طرابلس، 2007، ص 309،

الإيغاد (IGAD)، واتحاد المغرب العربي(UMA) ، وتجمع الساحل والصحراء (CEN–SAD)	8 دول للأولى، 5 دول للثانى، 28 دولة للثالث	▪ يشهد التكامل الإقليمي في التجمعات الثلاث تقدما بطيئا. وربما تدفع التغيرات السياسية في الشمال الأفريقي نحو مزيد من التفعيل لبعضها، لاسيّما وأنه في سنة 2014 دخلت اتفاقية التجارة التفضيلية بين الجزائر وتونس حيز التنفيذ بعد فترة انتقالية مدتها 5 سنوات.

Source :

- www.acrseg.org/39227
- African Economic Outlook 2014 : Global Value Chains and Africa's Industrialisation (بعض معلومات الجدول متضمنة في التقرير)

وعلى الرغم من أن تجربة التكامل في افريقيا تواجه العديد من التحديات، والتي قد تشكل مبررا لقبول اي من النتائج المحققة، إلا أن تلك التجربة توجه لها العديد من الانتقادات الجوهرية في العملية التكاملية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[1] :

- غياب الوحدة أو التكامل الإقتصادي في هذه المجموعة مما أدى لأن يكون دور هذا الإتحاد في تحقيق التكامل الاقتصادي غير فعال. وربما يرجع السبب في ذلك إلى المنافسة أكثر من التعاون بين الدول الأعضاء. كما أن محاولة تطوير القطاعات الاقتصادية المتخلفة والتي يسيطر عليها القطاع الزراعي، قد أضعف التجارة البينية بين الدول الأعضاء.
- تم تحديد المنطقة بأنها منطقة الفرنك الفرنسي (سابقا)، مما جعل ثلث تجارة هذه الدول تتم مع فرنسا، وهو ما أدى الى تراجع فرص التجارة الخارجية للتكتل مع باقي الدول والتجمعات الاخرى.
- نقص الإدخارات بين الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي لغربي إفريقيا مما أدي الى ضعف تنقل رأس المال والعمالة كثيرا، وهذا العامل وضع قيودا على تحقيق أي التكامل النقدي، وفيما يختص بتنقل رأس المال بين تلك الدول نجد أن فرنسا هي المستفيد الأكبر .

ويمكن القول في هذا الاطار ان تعدد العضوية لدى الدول المنضوية في الاتحادات النقدية قد ادى الى تعدد التزامات كل دولة في أكثر من إتحاد، وهي احدى المسائل التي اثرت على نجاح تلك الاتحادات النقدية او الاقتصادية من خلال تأثيرها على تلك الدول في جانب صعوبة الوفاء بالالتزامات الخاصة بكل جهة، واحيانا استحالة الوفاء بتلك الالتزامات والتي قد تكون متعارضة في التنفيذ والهدف، وعموما يعتبر تداخل العضوية احدى القيود الاساسية في مسيرة التكامل الاقتصادي والنقدي الافريقي.

[1]– سالم بول و اخرون: الوحدة الاقتصادية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1989،ص 170

03- المكاسب ا لإقتصادية للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا:

اشارت بعض الدراسات الاقتصادية والتي تناولت موضوع التكامل النقدي القائم والمحتمل بين الدول في افريقيا، اشارت الى أن مجموعتين فقط من الجماعات الخمسة في افريقيا تعتبر قادرة على تحقيق مكاسب ومنافع اقتصادية ونقدية في المدى المتوسط، وتضم تلك المجموعتين المناطق الاكثر احتياجا للتمويل بالنسبة لناتجها المحلي الإجمالي. فالعجز في جانب التمويل سوف يتم القضاء عليه من خلال انشاء الاتحاد النقدي والعملة الموحدة. أما بالنسبة للمناطق التي تتبع سياسات مالية أكثر انضباطا مثل دول (الاتحاد النقدي الافريقي وجماعة التنمية لجنوب افريقيا والجماعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى) فعلى العكس من ذلك فهي لن تحقق بحسب الدراسة اية مكاسب اقتصادية او نقدية في المدى المتوسط. ويمكن القول حسب الدراسة أن السوق المشتركة لشرقي افريقيا وجنوبييها والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وحدهما هما اللتان ستكسبان من انشاء عملة افريقية موحدة، بينما قد تواجه الجماعات الاقتصادية الاقليمية التي تتبع سياسات مالية أكثر انضباطا خسائر في المدى المتوسط، وقد حصرت الدراسة تلك النتائج الاقتصادية والنقدية المتفاوتة للمناطق والتجمعات، ويمكن من خلال الجدول الموالي توضيح مكاسب الجماعات الاقليمية في افريقيا.

جدول رقم: 03

مكاسب الجماعات الاقليمية في افريقيا

الرقم	الاتحاد	متوسط صافي مكاسب الرفاه	نسبة البلدان الرابحة في الجماعة الاقتصادية الاقليمية
01	الاتحاد النقدي العربي	0.11-	0 من 03
02	السوق المشتركة لشرقي افريقيا وجنوبييها	3.90	7 من 7
03	الجماعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى	1.28-	0 من 4
04	الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا	11.25	13 من 13
05	جماعة التنمية لجنوبي افريقيا	7.39-	1 من 12
	اجمالي صافي المكاسب	0.45-	

- متوسط صافي مكاسب الرفاه: كنسبة مئوية مما يعادل الناتج المحلي الاجمالي
- نسبة البلدان الرابحة في الجماعة الاقتصادية الاقليمية: اجمالي المكاسب الاقليمية الصافية مرجحة بالناتج المحلي الاجمالي كنسبة مئوية من مجموع الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد الافريقي

المصدر من اعداد الباحثين استنادا الى:

-Paul Masson, Catherine Pattillo, *une monnaie unique pour l'Afrique*, finance et développement, décembre 2004, P.15.

فمن خلال الجدول اعلاه يظهر ان مكاسب الرفاه التي من الممكن تحقيقها في تكتل دول غرب افريقيا تعتبر اكبر المكاسب المحققة على مستوى التجمعات الإفريقية، حيث أن متوسط صافي مكاسب الرفاه قد يبلغ 11.25% من الناتج المحلي الاجمالي ، بينما تحقق السوق المشتركة لشرقي افريقيا وجنوبييها مكاسب بنسبة 3.90% من الناتج المحلي الاجمالي، بينما تحقق في نفس الوقت باقي التجمعات الاخرى خسائر في المدى المتوسط، فمن خلال هذا الجدول يظهر أن مكاسب الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا تبلغ نحو 03 اضعاف المكاسب الاقتصادية والنقدية المحققة في ثاني احسن اتحاد في المنطقة، وبالنسبة لعدد البلدان الرابحة في كل مجموعة اقتصادية نجد ان عدد البلدان الرابحة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا حسب نفس الدراسة هو 13 بلد من اجمالي 13، بينما عدد البلدان الرابحة أيضا في منطقة السوق المشتركة لشرقي افريقيا وجنوبييها هو 07 من 07 بلدان، وتتفاوت التجمعات الاخرى في عدد البلدان الرابحة من اجمالي عدد البلدان في كل تجمع، كما يمكن في نفس الاطار توضيح مكاسب الاتحادات النقدية في افريقيا من التجارة مع باقي دول الاتحاد الافريقي، والتي اشارت اليها نفس الدراسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم : 01

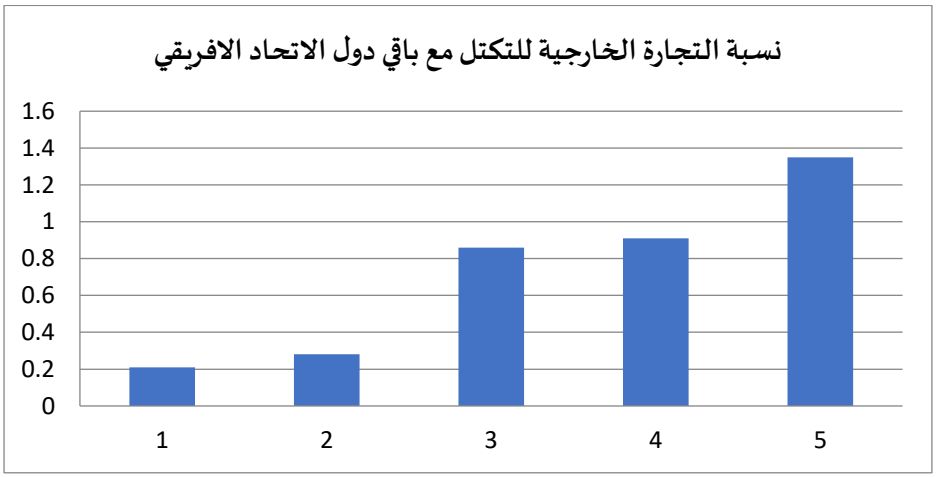

01- الاتحاد النقدي العربي

02- السوق المشتركة لشرقي افريقيا وجنوبييها

03- الجماعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى

04- جماعة التنمية لجنوبي افريقيا

05- الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

المصدر من اعداد الباحثين استنادا الى:

Paul Masson, Catherine Pattillo, *une monnaie unique pour l'Afrique,* finance et développement, décembre 2004, P.15.

من خلال الشكل السابق يمكن القول أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا تحقق أكبر المكاسب والمنافع من التجارة كنسبة مئوية مع دول الاتحاد الافريقي بشكل عام، مقارنة مع باقي الاتحادات الاقليمية

الأخرى. وكان من الممكن حسب الدراسة أن تحقق دول غرب افريقيا نسبة أكبر من ذلك، فالجماعة قد ركزت فى سنوات إنشاءها الأولى على الأطر المؤسسية دون الشروع في تطبيقها مما أخر تنفيذ المعاهدة نتيجة لتأخر الدول الأعضاء فى إجراء تخفيضات التعريفات الجمركية ، كما لم يتم إصدار قانون للاستثمار والذي يتيح لمواطنى دول الجماعة إنشاء كيانات إقتصادية فى الدول الأخرى الأعضاء[1]، وبالتالي فان تلك القيود تعتبر من المسائل التي ساهمت في تأخير تطور حجم التجارة مع باقي دول الاتحاد الافريقي.

وبالنظر الى مدى التكامل بين دول منطقة غرب افريقيا فنجد أن دول (ECOWAS) حققت المرحلة الثانية من خطوات التكامل الإقتصادى (منطقة التجارة الحرة) بإلغاء القيود الكمية والتعريفات الجمركية على التجارة البينية (عدا السلع الصناعية من جانب بعض الدول الأعضاء)، الى جانب تحرير حركة الأفراد بإلغاء تصاريح السفر وتأشيرات الدخول بالنسبة لمواطنى الإيكواس لتسعين يوماً وكذلك وحرية الإقامة ، وأن الإيكواس ما زالت فى طور تكوين الإتحاد الجمركى[2]. وعن مدى الإلتزام ببروتوكولات المعاهده فنجد أنه ورغم توقيع رؤساء الدول والحكومات على الإتفاقية المنشئة والمعدلة للإيكواس إلا أنها لم تصدق على كافة بروتوكولات المعاهدة وعددها 26 اتفاقية.

04- تحقق الاهداف النقدية للتكتل :

عند تقييم الاداء النقدي للإيكواس نجد انها لم تحقق في الغالب اهداف الوحدة النقدية ولذلك حاولت تسريع الوحدة النقدية من خلال إعلان أكرا بدمج باقى الدول عن طريق إقامة المنطقة النقدية الثانية المعروفة بالوامز سنة 2000 بهدف إحلال عملاتهم الوطنية بعملة واحدة مشتركة أطلقوا عليها إسم الإيكو، وقد جرى مع دول المنطقة النقدية لعملة (CFA) تنسيق السياسات تمهيدا لإندماج المنطقتين معا،وكان من المخطط ان يتم تحقيق الإتحاد النقدى بحلول 2003 وإطلاق العملة الجديدة(الإيكو) ولم يتحقق ذلك نتيجة عدم قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ تلك المعايير، وقد تم تحديد موعد جديد لتحقيق ذلك بسنة 2005 ثم في سنة 2009 (وأيضاً لم تتحقق) وتم تحديد سنة 2015 لتحقيقها، غير انه تم بعد ذلك تجديد الاهداف لفترات لاحقة في المستقبل.

05- الاهداف المتوقعة والمحققة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا:

رغم إحراز بعض التقدم على صعيد التكامل الأفريقي، وسعي التجمعات الاقتصادية الإقليمية بسرعات مختلفة لتنفيذ اتفاقية أبوجا وإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، فإن حرية تدفق السلع والخدمات ورأس المال والأفراد، التي هي من متطلبات التكامل الاقتصادي، مازالت محدودة داخل القارة الأفريقية مقارنة بباقي مناطق العالم. ورغم التحسن التدريجي في بعض الجوانب إلا أن مستوى الارتباط بين الاقتصادات الأفريقية لايزال محدودا

[1]- طارق سعد الدين عبد اللطيف عبد الوهاب: تحرير التجارة الخارجية وأثره على الأداء الإقتصادى فى دول الإيكواس منذ سنة 1995. معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2012،

[2]- طارق سعد الدين عبد اللطيف عبد الوهاب: مرجع سابق، ص 09

، وحتى الأطراف الأفريقية الرائدة في مجال التصدير نسبيا مثل أنجولا، ومصر، والمغرب، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، لديها علاقات اقتصادية قوية مع باقي دول العالم تفوق علاقاتها مع جيرانها الإقليميين، وهذا يمثل فرصا اقتصادية ضائعة بالنسبة للقارة الأفريقية. وظلت هناك فجوات كبيرة بين الأهداف والإنجازات في معظم التكتلات الاقتصادية الإقليمية داخل القارة.

ولا تزال مساهمة القارة الأفريقية في الاقتصاد العالمى ضئيلة للغاية، فرغم أنها تمثل أكثر من 15% من سكان العالم، ففي سنة 2013 كان إجمالى سكانها 1109.5 مليون نسمة، بينما كان إجمالي سكان العالم 7162.1 مليون نسمة، فإن ناتجها المحلي الإجماليPIB لا يمثل سوى أقل من 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حيث تشير الاحصائيات الى أن الناتج المحلي الإجمالي لافريقيا في سنة 2013 قدر بنحو 2086 مليار دولار، بينما قدر الناتج العالمي 74600 مليار دولار، ولا تتعدى الصادرات السلعية لافريقيا نسبة 3.2% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، وكذلك تمثل وارداتها السلعية نسبة 3.34% من إجمالى الواردات السلعية العالمية، أى أن نصيب القارة من التجارة السلعية العالمية لا يتجاوز نسبة 3.27%. وكذلك لا يتعدى نصيبها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(IDE) على مستوى العالم نسبة 3.9%،حيث حصلت القارة في سنة 2013 على 57 مليار دولار فقط من إجمالي 1452 مليار دولار. ومازالت القارة صاحبة أكبر نسبة للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. وعموما ويمكن تقييم اسباب تراجع الاداء دون تحقيق الاهداف المطلوبة سواء في الجانب الاقتصادي او غيره من الجوانب الى ما يلي:

أ- التداخل بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية:

يوجد في أفريقيا عدد كبير من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ولكن مفوضية الاتحاد الأفريقي لا تعترف إلا بثمانية تكتلات اساسية فقط للتكامل الأفريقى، في حين أن القارة بها ما لا يقل عن 14 مجموعة إقليمية، توجد ثلاث منها في غرب أفريقيا هي الإيكواس (ECOWAS)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا الإيموا (UEMOA)، واتحاد نهر مانو (MRU). وثلاث أخرى في وسط القارة هي الإيكاس (ECCAS)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا السيماك (CEMAC)، والجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى(CEPGL).بينما يوجد في شرق وجنوب القارة ست مجموعات هي الكوميسا (COMESA)، والإياك(EAC)، والإيغاد (IGAD)، والسادك(SADC)، والساكو (SACU)، ومفوضية المحيط الهندي (IOC). وفي شمال القارة يوجد اتحاد المغرب العربي، بالإضافة إلى تجمع دول الساحل والصحراء(CEN-SAD)الذي يضم في عضويته دولا من أقاليم مختلفة.

ونظرا لأن معظم التجمعات الأفريقية لا تضع شروطا ومعايير مسبقة ينبغي على الدول الوفاء بها قبل الانضمام إليها، فالدول الأفريقية تعتبر مسألة الانضمام لتلك التجمعات مسألة تخص سيادة الدولة، فقد ترتب على ذلك تمتع غالبية الدول الأفريقية بعضوية أكثر من تكتل إقليمي، وبالتالي أصبح هناك تداخل وتشابك كبير بين معظم التجمعات القائمة. وإذا أخذنا كل التكتلات بعين الاعتبار يصبح لدينا 26 دولة تتمتع بعضوية ثنائية، في مقابل 20 دولة تتمتع بعضوية ثلاثية، و ستة دول تتمتع بوضع أحادي العضوية، ودولة واحدة تتمتع بعضوية

أربع مجموعات إقليمية. ويمكن من خلال الجدول الموالي التطرق الى طبيعة العضويات الاحادية والثائية والمتعددة للدول الاعضاء في المنظمات الاقليمية الافريقية وهي كما يلي:

جدول رقم: 04

تعدد عضويات الدول الافريقية في الاتحادات النقدية وغير النقدية

نوع العضوية	الدول	مجال التداخل
أحادي المنظمات الإقليمية الفرعية العضوية	الجزائر، جنوب السودان، الجابون، الكونغو برازافيل، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الرأس الأخضر، بتسوانا، ليسوتو، موزمبيق، ناميبيا، جنوب أفريقيا	اتحاد المغرب العربي، الإيجاد، الإيكاس، الإيكاس، الإيكاس، الإيكاس، الإيكواس، السادك، السادك، السادك، السادك، السادك، السادك.
ثنائي العضوية	– إثيوبيا – الصومال – تنزانيا – رواندا – تونس، المغرب، موريتانيا – مصر، جزر القمر – مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، سيشل، سوازيلاند، زامبيا، زيمبابوى – تشاد، أفريقيا الوسطى، ساوتومي وبرنسيب – النيجر، مالي، بوركينا فاسو، السنغال، جامبيا، نيجيريا، توجو، بنين، كوت ديفوار، غينيا بيساو، ليبريا، غانا، سيراليون، غينيا – أنجولا	الإيجاد، الكوميسا الإيجاد، سص جماعة شرق أفريقيا، السادك جماعة شرق أفريقيا، الكوميسا اتحاد المغرب العربي، س ص الكوميسا، س ص الكوميسا، السادك س ص، الإيكاس س ص، الإيكواس الإيكاس، السادك
ثلاثى العضوية	– جيبوتي، السودان، إريتريا – أوغندا – بوروندي – ليبيا – الكونغو الديمقراطية	الإيجاد، الكوميسا، س. ص الإيجاد، جماعة شرق أفريقيا، الكوميسا جماعة شرق أفريقيا، الكوميسا، الإيكاس اتحاد المغرب العربى، الكوميسا، س ص الكوميسا، الإيكاس، السادك
رباعى العضوية	– كينيا	الإيجاد، جماعة شرق أفريقيا، الكوميسا، س ص

المصدر: بتصرف استنادا الى الجدول الوارد في الرابط الموضح كما يلي:

- www.acrseg.org/39227

وفي هذا الاطار يمكن القول أنه في ظل تعدد العضوية تتعدد التزامات الدولة وقد تتضارب في بعض الأحيان،حيث تصبح مضطرة لاتباع وتبني أكثر من سياسة وبرنامج عمل وإطار قانونى بالإضافة إلى الالتزامات

المالية. وفي ظل محدودية الموارد قد تعجز الدولة كليا أو جزئيا عن الوفاء بالتزاماتها، مع باقي الدول الاقليمية وهو ما يضعف دور التجمعات التي تتمتع بعضويتها وتؤثر سلبا على كفاءتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، ويمكن القول أن تداخل تشابك والتداخل بين التكتلات الإقليمية يقوض التكامل الإقليمي ويجعله أكثر صعوبة وكلفة.

ب- الصراع داخل التجمعات الإقليمية:

رغم أن التكامل الإقليمى يقلل مخاطر الصراع، حيث إن الاعتماد المتبادل بين الأطراف يجعل الصراع مكلفا، بالإضافة إلى أن التواصل المنتظم بين الأطراف يسهم في زيادة الثقة المتبادلة والتعاون في كل المجالات بما فيها المجال الأمني. إلا أنه في بعض الأحيان قد يؤدي التكامل الإقليمي إلى التوتر، خاصة إذا لم يتم اقتسام المكاسب الاقتصادية بين الأطراف بشكل عادل.

ت- الضعف مستوى التنسيق المتبادل وازدواجية الجهود:

يعتبر ضعف مستوى التنسيق وازدواجية الجهود إحدى المشاكل ا اساسية التي تعاني منها معظم تجارب التكامل الأفريقي سواء على المستوى القاري أو الإقليمي. وفي محاولة لمواجهة هذه المشكلة عقد الاتحاد الأفريقي منذ سنة 2006 مؤتمرات للمسئولين عن التكامل الإقليمي، وأقر بأهمية التجمعات الاقتصادية الإقليمية كركائز محورية في تحقيق التكامل القاري، وشدد على ضرورة ترشيد وتنسيق سياساتها وبرامجها وأنشطتها بهدف تسريع عملية التكامل. وتبنى الاتحاد الأفريقي في دورته العادية التاسعة التي عقدت في أكرا في الفترة من 1- 3 يوليو 2007 بروتوكولا حول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وأكدت المادة الرابعة من البروتوكول تعهد الأطراف بتنسيق سياساتها وإجراءاتها وبرامجها وأنشطتها لتجنب ازدواجية الجهود، وبهدف تحقيق ذلك فقد تم اتفاق الأطراف على الالتزام بما يلي:

- التنسيق والتعاون بين سياسات وبرامج التجمعات الإقليمية وتلك الخاصة بالاتحاد الأفريقي،
- تبادل المعلومات والخبرات على كل المستويات في مجال الأنشطة والبرامج،
- تعزيز المشروعات بين الأقاليم في كل المجالات،

وانخرطت التجمعات الإقليمية في مشاورات لتنسيق جهودها وسياساتها، ففي غرب أفريقيا أصبحت هناك علاقات متنامية بين الإيكواس والإيموا كانت أبرز نتائجها تبني برنامج عمل مشترك حول عدد من القضايا من بينها تحرير التجارة. وفي وسط أفريقيا تعمل الإيكاس والسيماك بشكل متزايد للتنسيق بين برامج الطرفين. وفي شرق وجنوب القارة أبرمت الكوميسا والإياك مذكرة تفاهم لتعزيز مستوى التنسيق بين سياسات وبرامج الطرفين، كما شكلت الكوميسا والسادك لجان عمل للتعامل مع القضايا المشتركة. وفي أكتوبر 2008 عقدت أول قمة ثلاثية لرؤساء دول وحكومات الكوميسا والإياك والسادك ومن المؤكد أن زيادة مستوى التنسيق سوف تؤدي الى تضييق نطاق التناقضات. رغم أن الحاجة الى بذل المزيد من الجهود في هذا المجال لا تزال قائمة.

ث- تعدد الأهداف ومحدودية الإمكانات:

يؤدى تجاوز الأهداف المنشودة للقدرات والمقومات الفعلية في أغلب الأحيان إلى الإخفاق في تحقيقها، وأبرز الأمثلة في هذا الإطار الأهداف المرحلية التي سعت النيباد إلى تحقيقها بحلول سنة 2015، بما في ذلك

تحقيق معدل نموي سنوى للناتج المحلي الإجمالي(PIB) يفوق في المتوسط 7%، الى جانب تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة. وأكدت النيباد أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب سد فجوة موارد سنوية مقدارها 12% من الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي أو 64 مليار دولار، وأن الجزء الأكبر من هذه الموارد المالية لابد من الحصول عليها من خارج القارة،

فالواقع يشير إلى أن الاهداف المطلوبة لم تتحقق بشكل كامل، فعلى سبيل المثال لم يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي طوال الفترة من 2000 حتى 2010 في المتوسط 5.3% ، وتراجع في سنة 2011 إلى 0.8%، ثم عاد إلى 5.6% في سنة 2012، وانخفض خلال سنتي 2013 و 2014 إلى 3.5%، ومن المتوقع أن يبلغ خلال سنة 2015 و 2016 نحو 4.6% و 4.9% على التوالي. وفي المقابل نجد أ ن قائمة الدول الأقل نموا في العالم تشتمل على 34 دولة أفريقية.

وأكد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية الصادر في أكتوبر 2014، أن القارة الأفريقية واصلت إحراز تقدم ثابت في بعض الأهداف وفي بعض الحالات تجاوز أداء القارة مناطق أخرى حول العالم مثل جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ورغم هذه الانجازات، إلا أن تحقيق معظم الأهداف لا يزال صعبا. فعلى سبيل المثال أكد التقرير صعوبة تحقيق الهدف المتعلق بخفض الفقر بمقدار النصف بحلول 2015، حيث إن نسبة السكان في أفريقيا (باستثناء الشمال) الذين يعيشون على أقل من 01.25 دولار في اليوم كانت في سنة 1990 نحو 56.5%، وانخفضت هذه النسبة بحلول سنة 2010 إلى 48.5%، أى أن مقدار الحد من الفقر كان فقط ثماني نقاط مئوية، وبالتالي تظل القارة بعيدة عن الهدف المنشود بنحو 20.25 نقطة مئوية. ورغم انخفاض معدل الفقر، فإن عدد الفقراء في أفريقيا[1]، إزداد ووصل إلى 414 مليون نسمة في سنة 2010 مقارنة بـ 376 مليون في سنة 1999 و290 مليون في سنة 1990، وكذلك ازداد نصيب القارة من الفقر في العالم من 15% في سنة 1990 إلى 34% في سنة 2010.

ج- <u>بعض أوجه القصور القانونية في التشريع داخل افريقيا:</u>

مازالت هناك فجوات تشريعية ومؤسسية في بعض التجمعات الاقتصادية الإقليمية، مثل عدم وجود آليات لتسوية المنازعات التجارية، والتي تزداد أهميتها مع تعميق التكامل الإقليمي. وعلى جانب آخر فإن التجمعات الاقتصادية الإقليمية، والتي هي بمثابة الاساس للجماعة الاقتصادية الأفريقية، ليست أطرافا موقّعة على معاهدة إنشاء الجماعة، وهو ما يضعف الأساس القانوني الذي يضمن قيام تلك التجمعات بالإندماج وتشكيل الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وقد يؤدي ذلك الى تعارض في الرؤية حول طوعية الاندماج او الزاميته، وحول وضع التجمعات الإقليمية النشطة غير المعترف بها كاساس للجماعة الاقتصادية الأفريقية، مثل الاتحاد الجمركي للجنوب

[1]- وذلك عندما يتم استثناء دول الشمال

- <u>Les autres sources :</u>
- www.acrseg.org/39227
- African Economic Outlook 2014: Global Value Chains and Africa's Industrialisation.

Paul Masson, Catherine Pattillo, une monnaie unique pour l'Afrique, finance et développement, décembre 2004.

الأفريقي (SACU). الى جانب غموض الرؤية بشأن علاقة الجماعة الاقتصادية الأفريقية بالاتحاد الأفريقي، وكلها من المسائل التي تضعف الاساس التنظيمي والمؤسسي للتكامل المشترك.

06- خاتمة الدراسة:

تعتبر الدول في افريقيا من أكثر الدول احتياجا للتكامل بهدف تعزيز المواقف وتكامل القدرات، وقد نفذت تلك الدول العديد من البرامج والاتفاقات المتعلقة بالعمل المشترك، غير أن هناك العديد من العوامل التي تتسبب في ضعف اداء الدول في افريقيا واليت يمكن طرحها كما يلي:

- ضعف درجة الالتزام ببرامج التكامل بسبب المكاسب والخسائر المحتملة من العملية التكاملية،
- اعتماد سياسات اقتصادية كلية متباينة وغير مستقرة
- والافتقار إلى الآليات الوطنية التي تقوم بتنفيذ وتنسيق ومتابعة برامج التكامل،

بالإضافة الى ذلك عدم القدرة على جعل التكامل جزءا من الأطر التنموية الوطنية، ووجود قصور كبير في البنية الأساسية في كثير من الدول الأفريقية، وعدم وجود إرادة سياسية متطابقة لدعم ومساندة التكامل ، ومن ثم فإن الالتزامات التي يتم التعهد بها على المستوى الإقليمي لا يتم تنفيذها من جانب الدول بشكل منفرد، كما يمكن القول ايضا أن التفاوت في الحجم الاقتصادي للدول الأعضاء في التكتلات الإقليمية، مثلما هو حال جنوب أفريقيا في السادك والساكو، حيث تكون الأطراف الكبيرة غير راغبة في الموافقة على القرارات التي لا تحظى فيها بثقل ومزايا كبيرة، تعتبر من بين الاسباب التي تجعل الاداء الاقتصادي للدول غير متوافق داخل التكتل الواحد، وبالنظر الى الاداء النقدي لدول مجموعة غرب إفريقيا نجد ان الاداء النقدي مرتبط بدرجة كبيرة بالأداء الاقتصادي لتلك الدول، مما يجعل تحقيق التقدم في هذا المجال مستندا على النتائج المحققة داخل المجموعات الاقتصادية، فتحقيق اهداف التكامل النقدي يعتمد على تحقيق اهداف التكامل الاقتصادي.

الهوامش قائمة المراجع:

1. Paul Masson, Catherine Pattillo, une monnaie unique pour l'Afrique, finance et développement, décembre 2004, P 09
2. محمد المجذوب: التنظيم الدولي ، النظرية العامة و المنظمات الدولية و الإقليمية "، الدار الجامعية للنشر . 1998.
3. رحاب عثمان محمد، الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، النشر الدوري لـ افاق افريقية، العدد السابع، 2001.
4. بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا الايكواس نموذجا، دار النشر الجامعية، مصر، 2009.
5. الكوت البشير: المنظمات الاقليمية الفرعية في إفريقيا، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر طرابلس ، 2008.
6. صلاح الدين السيسي: النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، دار الفكر العربي، القاهرة.

7. ظاهر جاسم محمد: التاريخ المعاصر للدول الإفريقي الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، طرابلس، 2007.
8. سالم بول و اخرون: الوحدة الاقتصادية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1989.
9. طارق سعد الدين عبد اللطيف عبد الوهاب: تحرير التجارة الخارجية وأثره على الأداء الإقتصادى فى دول الإيكواس منذ سنة 1995. معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2012.

10. www.acrseg.org/39227
11. African Economic Outlook 2014: Global Value Chains and Africa's Industrialisation.
12. Paul Masson, Catherine Pattillo, une monnaie unique pour l'Afrique, finance et développement, décembre 2004.